Document: EB 2012/LOT/P.8
Date: 2 November 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية سيراليون من أجل

مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Hubert Boirard
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2399 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.boirard@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل التكميلي المقترح تقديمه إلى جمهورية سيراليون على شكل قرض ومنحة من أجل مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية كما هو وارد في الفقرة 18، وعلى التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل كما هي واردة في الفقرة 14.

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية سيراليون من أجل مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية

أولا – الخلفية

1 - تسعى هذه المذكرة إلى الحصول على الموافقة على تمويل تكميلي تعادل قيمته 8.43 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (13 مليون دولار أمريكي)، على شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية (50 بالمائة) ومنحة (50 بالمائة) لجمهورية سيراليون من أجل مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003.

2 – وكما هو وارد في تقرير رئيس الصندوق ذي الصلة (EB 2003/80/R.26/Rev.1)، يمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 5.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تمت الموافقة على تمويل تكميلي لاحق بما يعادل 14.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2010 لتوسيع نطاق الأنشطة الزراعية على مدى خمس سنوات. وسيكون التمويل التكميلي المقترح لهذا المشروع بحدود 8.43 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (13 مليون دولار أمريكي) من الأموال المتاحة لجمهورية سيراليون بموجب دورة 2010–2012 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسيتم تخصيص هذه الأموال لجمهورية سيراليون من خلال مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية لتمويل مكونين من مكونات المشروع الجاري يتعلقان بـ: (1) زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإضفاء الطابع التجاري عليها؛ (2) اللامركزية.

3 – يتماشى التمويل المقترح مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجاري للفترة 2010–2015 ومع أهدافه الاستراتيجية الثلاثة وهي: (1) دعم الزراعة – تحسين وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الريّ والمهارات التقنية والأسواق؛ (2) دعم التمويل الريفي – وصول الفقراء الريفيين إلى خدمات مالية موثوقة ومستدامة (المدّخرات، الائتمان، تحويل الأموال، تحويلات المغتربين)؛ (3) دعم التنمية المحلية – بزيادة مستوى مشاركة الفقراء الريفيين في إدارة المؤسسات المحلية اللامركزية.

ثانيا – المسوغات والأساس المنطقي

4 - سيسهم التمويل التكميلي في تحقيق هدف المشروع الإجمالي المتمثل في تمكين السكان الريفيين الفقراء من زيادة أمنهم الغذائي وتحسين سبل كسبهم للرزق وتوسيع نطاق التغطية لتشمل المستوى الوطني. ويتضمن المشروع هدفين مباشرين هما: (1) دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإضفاء الطابع التجاري عليها من خلال تحسين وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأراضي، والري، والمهارات التقنية، والأسواق؛ (2) دعم التنمية المجتمعية والتنمية المحلية بهدف زيادة مساهمة فقراء الريف في إدارة المؤسسات المحلية اللامركزية.

5 – منذ أن بدأ الصندوق بإشرافه المباشر عام 2009، أعيد تركيز المشروع على هذه الأهداف وتم تسريع التنفيذ بصورة كبيرة نتيجة للدعم القوي والإشراف الميداني. ويعتبر أداء مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية حاليا جيدا، وقد سجل بعض الإنجازات التي تستحق الثناء عليها، إذ تم صرف 80 بالمائة من الأموال الأصلية و36 بالمائة من التمويل الإضافي الموافق عليه في ديسمبر/كانون الأول 2010.

6 – منذ عام 2009، غدت إنجازات وتدخلات مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية مرجعا للبلاد في النهج الابتكارية والفعالة لإعادة إحياء زراعة محاصيل الأشجار، وإعادة إحياء المستنقعات في الوديان الداخلية وطرق الوصل، وتطوير نظم صيانة الطرقات المحلية. كذلك تم توفير الدعم للحكومة المحلية وخاصة على مستوى النواحي. وتتضمن هذه الإنجازات الملحوظة إعادة إحياء 260 4 هكتارا من الأراضي لزراعة الكاكاو والبن ونخيل الزيت، وإعادة إحياء 614 هكتارا من مستنقعات الوديان الداخلية مما سمح بإنتاج الأرز، وتفادي موسمية الإنتاج الزراعي. ورفع سوية 606 كيلومترات من طرقات الوصل مما سمح بحركة ودوران المواصلات في المناطق الريفية وبالتالي سهل من الوصول إلى الأسواق. ولضمان استدامة هذه الاستثمارات (يخطط لحوالي 1000 كيلومتر من الطرقات بموجب هذا المشروع) تم إيجاد نظام لصيانة الطرقات في مقاطعتين على أساس تجريبي وهو يمول بصورة جزئية من الصندوق الوطني الجديد لصيانة طرق الوصل الذي ساعد الصندوق على إنشائه عام 2011.

7 – كذلك فقد عزز مشروع الإعمار والحد من الفقر القائم على المجتمعات المحلية من فعالية الحكومة المحلية والمؤسسات القاعدية على مستوى المقاطعة والناحية (من خلال توفير البنى الأساسية والمعدات وبناء القدرات وما يتعلق بها من تدريب ودعم الفرق المحلية). وقد ساعد ذلك على خلق آليات أفضل لمساهمة فعالة للمجموعات المستهدفة للصندوق في عملية تخطيط التنمية المجتمعية واتخاذ القرارات والرصد والتقييم. وفي عام 2010 طور الصندوق بنى أساسية تتمتع بفعالية التكاليف على مستوى الناحية مما يسر من اللامركزية على مستوى القاعدة. وبدعم من الصندوق تم بناء مائة مكتب في النواحي وتأسيسها وتشغيلها، وتقوم لجان النواحي حاليا بأنشطتها من هذه المواقع. وهناك أيضا 41 مكتبا في النواحي قيد الإنشاء، ومن المخطط له استكمالها بنهاية عام 2012، وقد قدم الصندوق مساهمة حاسمة في عملية اللامركزية من خلال العمل على المستوى القاعدي وتيسير الشروط والمرافق التي تسمح بتشغيل العمليات على مستوى الناحية بصورة فعالة.

8 – وفي حين تم تحويل التمويل التكميلي الأخير بصورة مباشرة إلى التنمية الزراعية، هناك حاجة الآن إلى تعزيز وتوسيع نطاق النهج الناجحة المطورة لإعادة إعمار الطرق وصيانتها، ودعم مؤسسات الحكومة المحلية. ومن

شأن ذلك أن يروج للتنمية المتوازنة في البلاد بأسرها ولإحساس أكبر بملكية عملية التنمية إعدادا للانسحاب التدريجي لدعم الجهات المانحة.

9 - ونظرا لأهمية طرق الوصل للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وللسكان الريفيين بصورة أوسع، وإذا أخذنا بعين الاعتبار نظام الصيانة الذي أسس بصورة جيدة، فإن هناك مجال كبير الآن لتوسيع أنشطة إعادة الإعمار لحوالي 500 كيلومتر من الطرقات الإضافية، وبالتالي ربط مناطق الإنتاج بمناطق أكثر تجارية. ومن شأن ذلك أن يجعل النقل أقل استهلاكا للوقت وأقل كلفة، ويساعد على تقليص خسائر ما بعد الحصاد، وييسر تسويق المنتجات الزراعية لصالح هؤلاء المزارعين. وبصورة مشابهة فإن توسيع النطاق على المستوى الوطني لنظام صيانة الطرق الذي تديره الحكومة المحلية سيضمن استدامة استثمارات الصندوق والجهات المانحة الأخرى في هذا القطاع الأساسي للتنمية الزراعية. وستتم تلبية التكاليف المبدئية لتوفير المعدات والتدريب من خلال التمويل التكميلي، في حين سيتم تمويل تكاليف التشغيل ذات الصلة بالمعدات والموظفين من خلال الصناديق الوطنية لصيانة الطرقات وميزانيات المقاطعات.

10 - وبنفس الروح، ومن خلال الاستجابة لطلب حكومة سيراليون لجعل هياكل الحكومة المحلية على المستوى القاعدي تعمل على المستوى الوطني بموجب مرسوم الحكومة المحلية لعام 2004، سوف يمكّن الصندوق صغار المزارعين والأسر الضعيفة من المشاركة بصورة ذات مغزى في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ التنمية المحلية. وبهذه الطريقة سوف تكون المجموعة المستهدفة في موضع أفضل مما يمكنها من التأثير على القرارات العامة لصالح الاستثمارات في القطاع الزراعي والريفي مما سيؤدي إلى تحسين التنمية الزراعية والدخول الريفية، وبالتالي سيصبح المستفيدون من المشروع المجتمع الريفي الوطني بأسره.

11 - تتلخص النتائج الثلاث الهامة المتوقعة من التمويل الإضافي فيما يلي: (1) توسيع تخطيط طرق الوصل المعاد إعمارها من 1000 كيلومتر إلى 1500 كيلومتر؛ (2) استكمال هذا التوسع بتوسيع النطاق على المستوى الوطني لنظام صيانة طرق الوصل، وستؤدي هذه النتائج إلى تحسين الحركة في المناطق الريفية، وبالتالي إلى الوصول إلى دخول زراعية وظروف معيشية أفضل للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في سيراليون؛ (3) توسيع نطاق تنمية البنى الأساسية في الناحية على المستوى الوطني لإيجاد هياكل حكومية محلية قاعدية يمكن للمجموعة المستهدفة من الصندوق من خلالها أن تعبر عن احتياجاتها وأولوياتها.

ثالثا – تكاليف المشروع

12 - تبلغ التكلفة الإجمالية المعدلة للمشروع حوالي 51.04 مليون دولار أمريكي. وأما مصادر التمويل فهي: (1) الصندوق، بتمويل أولي تعادل قيمته حوالي 5.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (8.51 مليون دولار أمريكي)، قرض ومنحة تكميليتان تمت المصادقة عليهما في عام 2010 بقيمة 14.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (21.45 مليون دولار أمريكي)، والقرض والمنحة التكميليتان المقترحتان بما يعادل حوالي 8.43 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (13 مليون دولار أمريكي)؛ (2) أموال نظيرة من الحكومة بما يعادل 3.6 مليون دولار أمريكي؛ (3) المستفيدون بمساهمة قدرها 3.7 مليون دولار أمريكي. ويقترح تخصيص الأموال الإضافية من الصندوق بما يعادل 8.43 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (13 مليون دولار أمريكي) على شكل قرض تكميلي بقيمة 4.215 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (6.5 مليون دولار أمريكي) ومنحة تكميلية

بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بقيمة 4.215 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (6.5 مليون دولار أمريكي) لفئات النفقات الموجودة أصلا، كما هو وارد في الجدول أدناه.

فئة النفقات	حجم القرض المخصص (معبرا عنه بصورة تقريبية بوحدات حقوق السحب الخاصة)	حجم المنحة المخصصة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (معبرا عنها بصورة تقريبية بوحدات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المئوية للنفقات المؤهلة للتمويل صافية من الضرائب
أولا– الأشغال المدنية	3 503 000	3 503 000	100
ثانيا– مركبات ومعدات	399 000	399 000	100
ثالثا– المدخلات الزراعية	0	0	
رابعا– الدراسات والتدريب	88 000	88 000	100
خامسا– المساعدة التقنية	89 000	89 000	100
سادسا– صندوق التنمية المجتمعية	0	0	
سابعا– المرتبات والعلاوات	0	0	
ثامنا– تكاليف التشغيل	136 000	136 000	100
المجموع	4 215 000	4 215 000	100

13 – سوف يتم تقديم قرض الصندوق الذي يمثل 50 بالمائة من التمويل التكميلي إلى جمهورية سيراليون بشروط تيسيرية للغاية. وسوف تنعكس التغييرات التي تطرأ على القيم المخصصة لفئات النفقات في القرض والمنحة الحاليين في الجدول الثاني من اتفاقية التمويل المعدلة.

رابعا – التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

14 – بعد موافقة المجلس التنفيذي، ستعدل اتفاقية التمويل لتعكس التمويل التكميلي من الصندوق الذي سيقدم 50 بالمائة منه على شكل منحة و50 بالمائة على شكل قرض. وسوف يعزز هذا التمويل خطة التمويل المتفق عليها مبدئيا عند التصميم ولا تنطوي على أية تعديلات على وصف المشروع. وسوف يرفد التمويل التكميلي التمويل بموجب المكونين 1 و2 من مكونات المشروع، وسيتم توسيع التغطية الجغرافية للمشروع إلى المستوى الوطني.

خامسا – الوثائق القانونية والسند القانوني

15 - سيشكل تعديل اتفاقية التمويل الحالية بين جمهورية سيراليون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل التكميلي المقترح إلى المتلقي.

16 - وجمهورية سيراليون مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

17 - وإني مقتنع بأن التمويل التكميلي المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

سادسا – التوصية

18 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سيراليون قرضا تكميليا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته أربعة ملايين ومائتي وخمسة عشر ألف وحدة حقوق سحب خاصة (4.215 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية سيراليون منحة تكميلية تعادل قيمتها أربعة ملايين ومائتي وخمسة عشر ألف وحدة حقوق سحب خاصة (4.215 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية